

الدولة ضد الديمقراطية!

د. مصطفى نور الدين

باحث مصري مقيم في فرنسا

يقول ت. س. إليوت: «عندما تبلغ كلمة حد القداسة في كل مكان، مثل كلمة «ديمقراطية» إبدأ في التساؤل: هل تعنى شيئاً ما، أو أنها تعنى كثيراً من الأشياء».

منذ ظهر مفهوم الديمقراطية صاحبه الشكوك وتضارب الآراء حول إمكانية تحقيقه، أو تحوله إلى نوع من «الاستبداد الديمقراطي». كان هذا الهاجس مبكراً لدى «الكسيس دي توكفيل (1805 – 1859)» في كتابه «حول الديمقراطية في أمريكا» الذي صدر جزؤه الأول في عام 1835، والآخر بعد خمس سنوات. فسيناريوهات المخاطر التي تخيلها «توكفيل» اتسمت بعمق، إذ بدت له احتماليات حدوثها بواسطة الدولة. عندما يركن الشعب إلى الرضا لتمتعه بالحرية فحسب، دون النظر لعدم تحقق المساواة كبعد جوهرى في الديمقراطية.¹ ويستمر هذا الشك إلى الآن لدى العديد من المتخصصين، والذي لو بحثنا في التاريخ، فإن مرجعه ليس عدم وعى الشعوب بالديمقراطية كمطلب لتحقيق مصلحتهم، وإنما المعوق للتحقق الفعلى والكامل للديمقراطية سببه الدولة.

وكان الفيلسوف «جان-جاك روسو (1712- 1778) Jean-Jacques Rousseau» كان على يقين من صعوبات تحقيق مجتمع ديمقراطى. ففى كتابه «العقد الاجتماعى»، 1762، يقول: «إن شعبا يحكم دوما بشكل جيد ليس بحاجة لمن يحكمه. فالديمقراطية الحقيقية لم يسبق أن وجدت، ولن توجد. فلر وجد شعب من الآلهة لحكموا أنفسهم ديمقراطيا. فحكومة بهذه السمة من الكمال لا تناسب البشر.»² هذه الأفكار العامة التى تحكم على البشر بشكل عام، وعدم مقدرتهم على تشييد مجتمع متوازن نجدها أكثر تحديدا فى كتابات المفكر الثورى «توماس بين (1737- 1809)». «Thomas Paine» مبكرا، فى كتابه الشهير «الحس المشترك» الذى صدر فى 1776، إبان الثورة الأمريكية، بينما كان لكتابه «حقوق الإنسان» تأثيره الملحوظ فى الثورة الفرنسية. فكتب أن: «العديد من الكتاب يخلط بين المجتمع والدولة، وكان هناك فرقا صغيرا أو لا قيمة لها بينهما. إلا أنه ليس فحسب بينهما تباين، بل اختلاف فى أصل كل منهما. فالمجتمع، هو محصلة لاحتياجاتنا، بينما الحكومة، هى نتيجة مساوئنا، الأول يحقق سعادتنا بصورة إيجابية، بتوحيد مشاعرنا، والآخرى تسهم فيها بصورة سلبية، لقيامها بضبط خطايانا، فأحدهما

يشجع على التواصل المشترك، بينما الأخرى تظهر الفوارق. الأول حامى، والثانية معاقب. فالمجتمع فى حال كان حسنا، فى حين أن الحكومة فى أفضل أحوالها شر ضرورى، وفى أسوأ أحوالها لا تحتلم.³

واحتفظت كلمة الديمقراطية، حتى منتصف القرن التاسع عشر، بالمعنى الذى تم توارثه من الفكر اليونانى: أى «شعب يحكم نفسه دون سلطة عليا تتحكم فى شئونه». ونشير إلى أن الديمقراطية ظلت تطبق فى أثينا لمدة قرنين من الزمان فى الفترة الممتدة من القرن السادس إلى الرابع قبل الميلاد. وتتبع استخدام الكلمة عبر التاريخ يظهر تباينات حادة واختلافات جذرية، ويتوقف هذا ما إذا كان الأمر نقلا للفكرة كما كانت أم إطلاق الأحكام بشأن تطبيقها. فعلى سبيل المثال، ظهر مفهوم ديمقراطية لأول مرة فى فرنسا فى العصور الوسطى، فى سنة 1370، عند ترجمة كتب الفيلسوف اليونانى أرسطو (384-322) قبل الميلاد. وظهرت الكلمة لأول مرة فى اللغة الإنجليزية عام 1531 بواسطة «توماس أليوت (1490 - 1546) Thomas Alyot»، فى كلامه عن النظام فى أثينا فى اليونان. والملفت أنه يصف الذين طبقوا هذا النظام بأنهم «غير عقلانيين، وأنه نظام غير مستقر، ويمكن تشبيهه بأنه حيوان متوحش متعدد الرؤوس. وغالبا كان المواطنون يعاقبون أو يقتلون أفضل المواطنين! وفى فرنسا، كان هناك استخدام لكلمتى ديمقراطية وفوضوية بنفس المعنى أو يقود أحدهما للأخر. فيقول الفيلسوف «جابريل دى مابلى (1709 - 1785) Gabriel de Mably» إن الديمقراطية فى شكلها الطبيعي هى صورة من الفوضوية. وتكشف هذه التفاصيل فى وجهات النظر حول الديمقراطية عن الخوف المضمّر من «حكم الشعب مباشرة»، التى يدعوها «فرنسيس دى بوي-ديري Francis Dupuis-Déri» بكلمة «أجورافوبى agoraphobie» أى الخوف من تجمع المواطنين معا فى ساحة عامة لمناقشة أمور المدينة، أى ممارسة الديمقراطية المباشرة. ويظهر استخدام مفهوم الديمقراطية، عبر الخطاب السياسى للقادة فى أمريكا، وفى فرنسا، وعبر الكتابات المهمة، إبان الثورتين، وبعدهما، الموقف الذى تتبناه النخبة الحاكمة، وكيف سيطرأ عليه تغيرات لها طابع برجماتى. فقد كان تحقق الديمقراطية، عند النخبة السياسية، ليس فحسب صعبا، بل يعد كارثة تؤدى لدكتاتورية الفقراء، وإلى فوضى، ولا عقلانية، وعنف لا يمكن التحكم فيه. من هنا، نرى أن كل الذين أسهموا فى ثورة أمريكا الشمالية أو شاركوا فى الثورة الفرنسية لم يدعوا أنهم يبنون الديمقراطية.

يقول «جون آدمز (1735 - 1826) John Adams»، وكان أول من شغل من سنة 1789 إلى 1797 منصب نائبا لأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية «جورج واشنطن (1732 - 1799) George Washington»، ثم تلاه كرئيس (1797-1801). يقول «آدمز» فى رسالة بتاريخ 1807: «الديمقراطية حكومة اعتباطية، استبدادية، دموية، متوحشة ولا متسامحة»⁴. ونجد سمات مماثلة لوصف الديمقراطية فى خطاب بعض من قادة الثورة الفرنسية. فما استقر هو بناء مجتمع ليبرالى تحت اسم «الجمهورية» يشمل قلة منتخبة تقرر كل شىء، وتقول إنها تمثل الشعب.

من هنا، كان استخدام كلمة ديمقراطية، من قبل أفراد، وجماعات، ودول، نتيجة تزايد الوعى بأهمية اللغة، وتأثيرها كقوة إقناع، وأنه باستخدام مصطلحات بعينها يتم تحديد مواقع فى الصراع السياسى، والتفرقة بين الجيد والسئ، والصحيح والخطأ، والشرعى وغير الشرعى. فالديمقراطية تم استعمالها كشعار أو لافتة من قبل من يخافون منها لأنها تعنى مشاركة الشعب مباشرة فى نقاش القضايا العامة، وبالتالي تهدد مصالح القلة التى تقول إنها الممثلة للشعب. فالاستخدام الذى تم للكلمة حدث باعتبارها كلمة يفضلها يمكن تعبئة المواطنين، خاصة فى فترات الأزمات، والحروب، وفى الصراع السياسى الداخلى، فى فترات الانتخابات، أو الدفاع عن سياسات الحكومة محل الخلاف.

وكنتيجة لامتداد تطبيق الديمقراطية، طوال عشرات السنين، دون الإحساس الفعلى بأنه تطبيق سليم، بدأت تظهر كتابات تكشف عن حجم التضليل من ناحية، واستحالة التطبيق من ناحية أخرى، فى ظل مجتمع استغلالي، فى كل ممارساته. صحيح أنه وجد إحساس مسبق لدى بعض المفكرين، قبل التجربة العملية، فى الزمن الحديث، أو بعد تطبيقها، بأن الصعوبات والتناقضات ستحول بين الفكرة وتجسيدها. ولكن يعمل كشف حساب من قبل المتخصصين فى الفكر السياسى، تبدت الحقيقة. فعشرات الكتب تحمل عناوين حاسمة فى حكمها بأن الدولة الرأسمالية عقبة لتحقيق الفكرة. ومن بين هذه العناوين، على سبيل المثال: «انتحار الديمقراطية»، و«الديمقراطية ضد الرأسمالية» و«التقدم ضد الديمقراطية» و«الديمقراطية ضد نفسها» و«الديمقراطية ضد الدولة»، و«الثقافة ضد الديمقراطية» و«كراهية الديمقراطية».

فالمشكلة عند استحضار كلمة ديمقراطية، كما يقول «جورجيو أجامبين» Giorgio Agamben، هو الاستخدام المتنوع لها، نتيجة ترجمتها غير الدقيقة من الأصل اليونانى، وبالتالي منحها معان متباينة، فهى إما شكل دستورى للجسد السياسى، أى إرجاعها إلى التشريع العام، أو عدّها تكنيك للحكومة، أى إرجاعها إلى ممارسات إدارية. وكذا تأخذ معنى يتعلق بشرعية السلطة أو بأسلوب ممارسة هذه السلطة لهذه الشرعية. إلا أن الاستخدام المعاصر الغالب هو أنها تقنية حكم. حيث تغلب فى الزمن المعاصر الهيمنة الساحقة للحكومة وللإقتصاد على الشرعية الشعبية التى تم إفراغها من محتواها بالترديج. فسوء الفهم أدى إلى النظر للحكومة كمجرد سلطة تنفيذية، وهو ما يعد أكبر خطأ تم ارتكابه فى الفكر السياسى الغربى، ذلك أن الحكومة مشتبكة فى علاقة عضوية حميمة مع الحاكم. ويواصل «أجامبين» التساؤل حول النظام السياسى الغربى، فيرى أنه يبدو كنتاج التهام متبادل بين عقلانية سياسية - حقوقية وعقلانية اقتصادية - حكومية يمنح كل منهما لذاته شرعية. إلا أن السؤال هو: ما الذى يمنح الحاكم حق السيادة لضمان الوحدة الشرعية وأمنها؟، وكذلك يطرح التساؤل حول هذه العلاقة وهل هى فعلية، أم مجرد وهم يتجسد فى انعدام القدرة البادية على الحكم. وأنه إن لم تحل عقدة مسألة العلاقة بين الطرفين، فإن الحديث حول الديمقراطية لن يكون إلا ثرثرة.⁵

ويمكن أن نضيف، أنه فيما استقر على تسميته الديمقراطية كنظام، لا يمكن أن يعد من فاز برئاسة جمهورية، أو أصبح عضواً فى برلمان، أو عمدة لمدينة أو لقرية، ممثلاً لمجمل المواطنين، بل لا يعد ممثلاً بالمطلق، لمن منحوه أصواتهم، إذ يعتبرونه الأقرب لمطالبهم، ليس كلها، فى معظم الأحوال.

فبزوغ الديمقراطية الحديثة ارتبط بفكرة المساواة بين المواطنين، بيد أن هذه المساواة، لم تكن نفاً للفروق بينهم. وهذه الفروق تعد نتيجة ما قد يسميه البعض، «التوافق بين الجميع والإرادة على منح بعضهم سلطة تجعل منهم فى موقع أعلى، لكي يقوموا نيابة عن الجميع بالتعبير عنهم وعن مصالحهم»، فهى ليست مثل سلطة الأرستقراطية، التى كان ينظر إليها كحق طبيعى. يضاف أن ما يميز الديمقراطية الحديثة عن الديمقراطية اليونانية القديمة هو أن الأخيرة تستند إلى مبدئى المساواة والحرية بين المواطنين الأحرار. فالأحرار، هم من يتمتعون بالمساواة والحرية، والسلطة، فى حين يخضع لهم، كل من العبيد والنساء. أما فى الديمقراطية الحديثة، فالحرية، والمساواة تمارسان بين المواطنين، كبشر، دون تجريم عنصرى، ودون تبعية البعض للغير. فهو تأكيد لحقوق متساوية، واستقلال فى اتخاذ القرار الخاص، بكل مواطن أيا كانت الطبقة التى ينتمى إليها، أو لاي اختلاف آخر.⁶

ولكن ذلك لم يتحقق إلا عبر نضال طويل للشعوب. فما يلفت النظر فى تطبيق الديمقراطية فى الزمن الحديث هو استمرار إبعاد مشاركة النساء فى الاقتراع لعشرات السنين، أى مواصلة التصور الأفلطونى

لديمقراطية فى استبعاد المرأة من المشاركة فى العمل العام. فالنظام مر بتحولات، إذ اعتمد أولا على «اقتراع الرجال»، ثم تحول إلى «الاقتراع لمن يدفعون الضرائب»، وأخيرا «الاقتراع العام» الذى سمح فيه للمرأة بالمشاركة بعد فترة انتظار طويلة. فنلاحظ تباينا فى إعطاء المرأة حق المساهمة فى التصويت فى الدول الغربية. فعلى سبيل المثال، منح هذا الحق فى ألمانيا فى 1919، وفى الولايات المتحدة فى عام 1920، وفى بريطانيا فى عام 1918، كان يحق المساهمة للرجل فى سن 21، وللمرأة فى سن 30، بشرط أن تكون حاصلة على شهادة أو صاحبة عمل، ثم فى عام 1928 أصبح حق المشاركة للجنسين فى عمر 21 سنة، وفى إيطاليا أقر حق مشاركة النساء عام 1945، وكذلك الحال فى فرنسا فى العام نفسه.⁷

الديمقراطية والوعد الديمقراطي:

يرى «جان-بيير ورم Jean-Pierre Worms» أن ما كان يسود حول مفهوم الديمقراطية عند مفكرى عصر التنوير هو أنه نظام يجتمع فيه المواطنون جميعا ليتخذوا قرارات من كل نوع، وفى كل مجال يخص المجتمع. وعندما قامت الثورة الفرنسية، كانت تنحى فى اتجاه تطبيق هذا المفهوم، لكى تتخلص من الأرستقراطية الحاكمة. أما فى المجتمع المعاصر، حيث يصعب تطبيق هذا النموذج المثالى، فتثار إشكالية حول الديمقراطية، كمفهوم، وحول الوعد الديمقراطي، وكيفية تحقيقه، فى واقع أكثر تعقيدا، سكانيا وحضريا، مما كان عليه حال المجتمعات السابقة على الثورة الصناعية.

يستند جوهر الديمقراطية لإنجاز سلطة الشعب لمبدأين. أولا، انجاز انعتاق الفرد من كل تبعية سياسية للوصول به إلى مرتبة المواطن. ثانيا: العمل لكى يتم التوصل لتحرير المواطن من كل أشكال التمايز الاجتماعى، لكى يتأكد مبدأ المساواة الحقوقية للجميع. فالفرد المشارك فى السلطة الشعبية، هو فرد مجرد من كل خصوصية اجتماعية، ومجرد من أى انتماء آخر يميزه عن الكل. ولتتكمّل السلطة الشعبية، يضاف تمتع الفرد بالدفاع عن حقوق الإنسان وتمتعه بالعقل الجمعى، لكى تتحقق وحدة الشعب، التى لا تتجزأ. ومع إدراك صعوبات تحقق الديمقراطية المباشرة، تم التوافق على أن الديمقراطية التمثيلية، يمكن أن تعدر كنموذج ديمقراطى مقبول. غير أنه مع تطبيق هذا النموذج، تظهر قضايا لا بد من إعادة النظر فيها. فبين التصورات النظرية للديمقراطية وممارستها تتضح حقائق يلزم الاعتراف بها. ومن بين أهم تلك الحقائق، استحالة فصل المواطن عن حياته الاجتماعية، والأيدولوجية، والنظر إليه كمواطن مجرد من كل مصلحة خاصة، كل همه هو القضايا العامة، التى قد لا تأخذ فى الاعتبار خصوصيته، إلى جانب أن سرية الاقتراع، وعدم معرفة من فاز فيه، لمن اختاروه، لا تعنى فى أى الأحوال تمثيله للشعب بمجمله، إذ يظل هو نفسه نتاجا لواقع اجتماعى وأيدولوجى يخصه، ويحمل برنامجا، مهما كان اكتماله، يظل برنامجا جزئيا، لا يعبر عن كل مطالب المواطنين، أو عن مطالب المواطنين جميعا، أو حتى عن كل مطالب من أعطوه أصواتهم.⁸ فى حين أن الديمقراطية بحسب الفيلسوف الأمريكى «جون دوى (1859 - 1952) John Dewey»: «لها معان كثيرة، ولكن إن كان لها من معنى أخلاقى فهو فى الاختبار الواقع على كل المؤسسات السياسية، والأنشطة المختلفة، لضمان حصول كل المواطنين، دون استثناء، على خيراتنا.» فالديمقراطية حملت تحولات منحت الإنسان انفصاله عن كل القوى فوق الطبيعية أو من يمثلها وجعلت، فى السابق، الإنسان خاضعا لها. فالفرد، فى المجتمع الحديث يحقق ذاته، نتيجة جهده، ويصنع مصيره. وذلك يعنى تحول ما كان ينظر إليه، كخالد وشمولى، إلى ما هو متغير وخصوصى ولموس. وكذا يعود، لتحلل السلطات القديمة، والعلاقات الطبقيّة السابقة، وتزايد الثقة فى قدرات العقول الفردية، التى تستند لمناهج تعتمد على الملاحظة، وعلى التجربة، والتفكر، للوصول إلى الحقيقة، التى ترشدنا فى الحياة. يضاف لما سبق، الإيمان فى التقدم، وبأن العصر الذهبى أمامنا، لا خلفنا.» وهو ما يستلزم، الصبر فى دراسة

الطبيعية، بالتجارب للسيطرة عليها، وتحقيق النفع للبشر. فمن الأفضل، تبني مثالية، تستند إلى نظرية المعرفة، عن تبني مثالية ميتافيزيقية، من العصور القديمة.⁹ تلك القيم الجديدة، يعبر عنها «مارسيل جوشيه Marcel Gauchet» في 2016 بشكل آخر، إذ يرى أن الإنجاز الأكبر الذي تجسد، كان في «الاستقلال الذاتي» للفرد، وللمجتمع، وللسلطة، غير أنه لم يكن، ورغم ذلك، إلا الدخول في حلقة تدور، دون هدف محدد، ودون دليل يقود. وبالتالي، شكل هذا الاستقلال المعضلة لبناء المجتمع الجديد، ورغم أن هذا العالم، خاضع لقوانيننا وإرادتنا، وأنه مع إنجاز الاستقلال، تم انتصاره على كل أعدائه، وبدا أن الرأسمالية، هي «الجن العبرى»، التي تتقدم وحدها والكل يسقط أمامها. وكان العالم لم يعد فيه أى الغان يعز التوصل لحلها وفهمها، كما كان الحال، منذ فترة وجيزة من التاريخ، حين كانت هناك تصورات عن عالم خفى، أعظم قدرة من الإنسان، وعلى الإنسان طاعته.

فالسطة اليوم ليست أكثر من تلك التي منحناها للبعض. ولا يوجد من يقدم تفسيراً لسلطته بإرجاعها لقوى خارجية. والمجتمع لم يعد يتشكل، إلا من أفراد، بينهم علاقات، لا تتحكم فيها قوى متعالية. والتاريخ لم يعد يسير بحسب خطة خفية، يلزم التوصل لفهمها، وبذل الجهود، للتوصل لغاية. فالتاريخ تقلص، وأصبح نتاج التفاعلات، بين الناس فيما بينهم فحسب. وغير أن النتيجة هي خيبة أمل بعدم التوصل إلى نتائج أكثر توفيقاً للفعل الجمعي، فهي تكون أوضح، ويسهل التحكم فيها. فالمسار الحالي يظهر عجزاً في القيادة، وانعداماً في الرؤية، وكأنه يقود إلى مأزق، وإلى سبيل يقود للانتحار. فالمستقبل الذي نصنعه، ولسنا سذجاً، هو مستقبل لا يمكننا معرفة أى شىء عما سيكونه، ونحن في أعماق سرداب نتوجه نحو نهاية افتراضية، وتطالبنا الحكمة الجديدة بأن نتأقلم مع سجننا الحاضر بحوائطه غير المرئية، يؤهله نشطاء يجتهدون للتوجه نحو مستقبل، لا يمكن التحكم فيه، دون سند للتاريخ الماضى.¹⁰

يساعدنا الطرح الذى يقدمه «بيير روزنفالون Pierre Rosanvallon» فى التعمق فى تلك الرؤية، إذ يقول: «إن نظمنا ديمقراطية غير أننا لسنا محكومين ديمقراطياً». فنظمنا يقال إنها ديمقراطية، لأن السلطة جاءت عبر صناديق الاقتراع بين متنافسين. ونحيا فى دولة قانون، تعترف بالحرية الفردية وتحميها. هى ديمقراطية حقاً، غير أنها ديمقراطية لم تكتمل. فمن تم تمثيلهم يشعرون بأن من يمثلونهم تخلوا عنهم والشعب يشعر، بعد الانتخابات، بأن سيادته أقل. ويخفى هذا الوضع حقيقة أسوأ، وهى أننا نعانى سوء حكم. إذ يفرض أن الحياة السياسية تنتظم حول مؤسسات سياسية تحدد طبيعة النظام، فإن الحياة السياسية، هى أيضاً نتاج لسياسات حكومة. أى أنها تصريف يومى للشؤون العامة تقوم بها السلطة التنفيذية. فالمواطن، حالياً، تقوم علاقته اليومية المباشرة مع هذه السلطة. هذا الوضع شكل انتقالاً فى مركز الثقل؛ إذ كانت فى السابق العلاقة بين الشعب ومن مثله، فى حين الآن، تحولت لتصبح، بين المحكومين والحاكمين. إن أزمة الديمقراطية يجسدها، كذلك، عدم الأخذ فى الاعتبار مطالب المواطنين، وإتخاذ قرارات، دون الاستماع لرأيهم، وهو ما طرح قضية سوء تمثيلهم. يضاف إلى ذلك إشكاليات، مثل عدم قيام وزراء بمهامهم، وتورط مسئولين فى الكذب دون محاسبتهم، وسيادة «عالم سياسى» يعيش فى عزلة عن المواطنين، ولا يقدم لهم الحساب، عما يقوم به، بالإضافة لسياسات إدارية غامضة، فالمشكلة هى، فى النظر للديمقراطية كنظام، وليس كنمط نوعى للحكم. فمع انبثاق الديمقراطية، كان ما يسود هو نظام برلمانى تمثلى تعلو فيه السلطة التشريعية، على أى سلطة أخرى. والآن، تحول الأمر، لتصبح السلطة التنفيذية هى السلطة الأقوى، عبر نظام رئاسى - حكومى، وهذا هو الحال فى كل الديمقراطيات. ولذلك كان النقد فى السابق يقول بسوء التمثيل، ثم أصبح يلزم الكلام، عن سوء الحكم.

ويُذكر «روزنفلون» بأن «الثورة الديمقراطية الأولى انشغلت بمسألة الاستفتاء العام، وبالمواطن، الذى يدلى بصوته، باعتبار ذلك هو التأكيد على سيادة الشعب. ثم من بعد ذلك، حدث تحسينات كانت بمنزلة المسكنات عندما طبقت مثل، إدخال تنوع فى عمليات الاستفتاء، وإدخال نسق تمثيل لتحقيق نوع من المساواة، وعدم الجمع بين العديد من المناصب، ومشاركة المواطنين فى اختيار المرشحين، وإدخال بعض مظاهر الديمقراطية المباشرة، أو ديمقراطية المشاركة. وبرغم أن هذه التحسينات كانت لها جوانب إيجابية، يظل الكثير منها فى حاجة إلى مراجعة، مثل دور نفوذ المال فى الحملات الانتخابية، وسيطرة أجهزة الأحزاب الحاكمة فى الانتخابات.¹¹

وإذا كانت الرأسمالية صاحبها دوما انعدام فى العدالة والمساواة، فما تشهده، فى ظل العولمة المعممة هو اتساع الفجوة بين من يملكون ومن يحكمون، من جانب وغالبية المواطنين من جانب آخر. ففى عام 1972، أصدر «كلود جوليان» كتابه «انتحار الديمقراطيات»¹² ورسم صورة قاتمة للنظم الديمقراطية، لأنها تخلت عن كل الوعود التى بشرت بها، مع تطور الرأسمالية، واتساع الأسواق، برغم أنها كانت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وعُرفت بعبارة: «الثلاثون عاما المفخرة»! فيقول إن الثروة والقوة هدف كل مجتمع، غير أنهما لا يشكلان الأولوية. فالأولوية فى مجتمع ديمقراطى هى تحقيق الحرية، والمساواة، والعدالة، والإخاء. ومنذ أوائل القرن العشرين، تمت إنجازات هائلة، فى شتى مجالات الحياة، إلا تلك التى تخص ما هو أولوية فى الديمقراطية. فالكلمات أصبحت مستهلكة بسبب كثرة ترديدها وعدم تحققها. فالمساواة تمت خيانتها، المواطنة خدعت بواسطة «كاريكاتير الاستفتاء العام»، وعمت عدم العدالة الضرائبية، وتزايدت قوة النقود ونفوذها، وتزايد تهديد الحريات، وخط الدين والديمقراطية، وارتفاع معدلات العنصرية.

فإن كانت فترة السبعينيات هى تنويع لتلك الفترة، وتحمل كل هذه السلبيات، فما بالنا بالفترة المعاصرة الآن، والتى تتوج تغيرات جوهرية فى الرأسمالية، وتشكل ثورة فى التكنيك والمعرفة والاتصالات، وفى التنظيم والإدارة. وفى الممارسات المالية المصرفية، بالمضاربات، عبر رأس المال، وغير ذلك من مظاهر الحضارة المعاصرة.

فالذول الرأسمالية التى تتبنى الديمقراطية لم تقم بسد الفجوة بين الأثرياء والغالبية من المجتمع، بل على عكس ذلك، كل التشريعات والقوانين التى تصدرها تزيد من اتساع الفجوة بحماية متزايدة لرأس المال، وللشركات الكبرى. وفى ذات الوقت، تزيد من السياسات التى تكبل الغالبية من المواطنين بالضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ويكشف «روزنفلون» فى كتاباته انعدام المساواة، ويعنى عدم وجود نظرية للمساواة للعلاقات الاجتماعية. فالأفكار وجدت، منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية بشأن مسألة العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتساوية أمام كل المواطنين، غير أنها نادرا ما طبقت. ويستمر البحث فى الزمن الحاضر عن حلول تحاول تجنب سموم عدم المساواة، وهى إعادة الإنتاج الاجتماعى للأفراد والطبقات، والفوارق الهائلة فى توزيع الثروة، والفصل الطبقي، والعلاقات القائمة على التجريم داخل المجتمع.¹³ يقول «روزنفلون» فى كتابه «مجتمع السواسية» إن ما يكتب عن انعدام العدالة غزير جدا، ولا يتوقف الكلام حول الموضوع، غير أنه فى الواقع لا يتم اتخاذ إجراءات، لوضع نهاية لها.¹⁴ ويقدم معطيات عن انعدام المساواة وغياب عدالة اجتماعية، فى كل النظم الرأسمالية الديمقراطية، ومن بين تلك المعطيات، كمثال لكشف الفجوة بين الأثرياء والغالبية من المواطنين. وكمؤشر على اختلال النظام الديمقراطى فى فرنسا، فقد ارتفعت الأجور بين 1998 و2006 بنسبة 14 فى المئة لواحد فى المئة

ممن يحصلون على أعلى أجر، وارتفعت بنسبة مئة في المئة لأعلى الشرائح منهم، ويمثلون 0,01 في المئة، فيما لم ترتفع لنحو ٩٠ في المئة من أصحاب الأجور المنخفضة إلا بنسبة 4 في المئة. ويمكن أن نملأ عشرات الصفحات بأرقام مماثلة تخص بلدان العالم من التقارير الرسمية، وهي معلومات متوفرة على الشبكة العنكبوتية. وكلها أرقام تؤكد أن الدولة لا تأخذ من الديمقراطية إلا المظهر البراق، فيما تترك انعدام العدالة واللامساواة يتزايدان بشكل يهدد في كل وقت بتفجر الصراع الطبقي، الذي ادعى البعض التأكيد، على نهايته، وعلى نهاية التاريخ، ونهاية الأيديولوجية، والانتصار النهائي للرأسمالية وللديمقراطية الليبرالية.

يمكن إضافة ما يقول به «مارسيل جوشي»، إن من «نتائج تطور الرأسمالية أنه يقود للمزيد من العداوات الطبقيّة، وانعدام المساواة البيئية. وباختصار، فإن خبرة الحداثة موجهة.

فما يتضح هو أن ذلك قد أدى بالحكم على الديمقراطية باستحالة تحققها، إذ إن ما تغير ويعد بداية الحداثة، هو أنه بدلا من أن تهبط السلطة، من أعلى إلى أسفل، حدث العكس، واعتبر ذلك التغير كتعبير عن تحقق سلطة المجتمع. وتجسد هذا التحول في ظهور الحياة البرلمانية، حتى في ظل النظم التقليدية الملكية، ثم ظهور الاستفتاء العام، والمرور من التبعية للاستقلال الذاتي. ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت تظهر حدود الحداثة وانتقاداتها. فكل الذي تم تخيله عن إمكانية تحقق التوافق بين الجميع، عبر عقد اجتماعي، لم يحدث، بل تمزق المجتمع. فالنظام التمثيلي في السياسة لم ينتج عنه إلا استمرار الفجوة بين المواطنين. فمن يتكلمون باسم الشعب هم نفس القلة المهيمنة على الثروة. فالمواطن لا يرى أنه هو الذي سن القوانين، كما توهم بذلك مع فكرة «السيادة العامة»، في حين أن ما ساد، هو مثل السابق، أي نظام يقوم على التدرج الطبقي. وبالتالي لم يتحقق ما كان يقول به الكثير من المفكرين الليبراليين، من أن توسع السوق الرأسمالية، سيعود، على كل أفراد المجتمع. وهناك وجه آخر يضيفه «الآن باديو Alain Badiou»، وهو أنه: لا يمكن النظر للنظم الرأسمالية، التي تتبنى الديمقراطية، كنظم بريئة من الجرائم الجماعية، التي ارتكبتها في حروبها الاستعمارية والعالمية، والتي راح ضحيتها عشرات الملايين. «فالأخ الأكبر للديمقراطية، هو رأس المال الذي يهيمن عليها، وكانت هذه دوما هي العلاقة بينهما منذ القدم، وقد توصل ماركس لهذه المسألة كبعد تاريخي. ولذا، فلا خلاص للديمقراطية - كما نعرفها من الرأسمالية، بل إن ما نشهده على الصعيد العالمي، منذ انهيار المعسكر الاشتراكي هو هذا التزاوج بين الاقتصاد المهيمن، وما يدعى بنظام تمثيل سياسي. لذا، فكل محاولة لإصلاح للنظام محكوم عليها مسبقا بعدم التوفيق، لأن الأضداد سياسيا يتناوبون في الحكم، دون أن يحدث أي منهم، وهو في قمة السلطة، سياسة للخروج الجذري عن القاعدة، فهو يحكم سياسيا، ولكن بشرط عدم المساس بالرأسمالية كنظام»¹⁵.

في مواجهة هذه الأزمة الدائمة للديمقراطية، مثلها مثل أزمت الرأسمالية، هناك محاولات أخرى، حيث تعدد وجهات النظر بين محاولات إصلاحية وأخرى تدعو لإعادة صياغة للديمقراطية بشكل جذري، وأخيرا هناك من يتساءلون عن «ما بعد الديمقراطية».

فما يقال حول النظم الديمقراطية هو أنها مجرد مظهر خارجي للعالم تتحكم فيه قلة يحتكرون اتخاذ القرار، وأن هذه القلة غير منظورة وغير معروفة تحديدا. إلا أنها هي التي تقوم بتسيير الأحوال على كل المستويات، عبر شبكة من أصحاب النفوذ. وتلك ليست نظرية مؤامرة، ولكن واقع الحال الذي تكشفه أرقام وتقارير رسمية وشبه رسمية. وكان لسان حال من بيدهم السلطة يرددون مع وليام بن William Penn¹⁶: «اتركوا الشعب يعتقد أنه يحكم، وسوف يمكن حكمه. فهذا لا يمكن أن يفشل، لأنه إذا وجد من يعتقدون بذلك، فهذا يعني أنهم اعتقدوا به من قبل».

المراجع:

1. Tocqueville, Alexis de, De la démocratie en Amérique, Tome 2, Garnier-Flammarion, Paris, 1981, pp. 383 -402.
2. Rousseau, Jean-Jacques, Le contrat social, bibliothèque numérique romande, 2015, pp. 81 et 83
3. Paine, Thomas, Common Sense, in, The complete writings of Thomas Paine, The citadelpress, New York, 1945, p. 68..
4. Dupuis-Déri, Francis, Démocratie : Histoire politique d'un mot, Lux Editeur, 2013, Canada, p. 10 -41

Dupuis-Déri, Francis, L'esprit antidémocratique des fondateurs de la démocratie moderne, Canada, 1999.

http://classiques.uqac.ca/contemporains/dupuis_der_francois/esprit_anti_democratique/esprit_anti_democratique.pdf

5. Agamben, Giorgio, Badiou, Alain, Bensaid, Daniel, Brown, Wendy, Nancy, Jean-Luc, Rancière, Jacques, Ross, Kristin, Zizek, Slavoj, La Démocratie, dans quel Etat ?, Editions Ecosociété, 2009, Montréal, pp. 7 -9,

6. Côté Louis, L'Etat démocratique, Fondements et défis, Presses de l'Université du Québec, 2008, p. 23

7. <https://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/citoyen/participation/voter/droit-vote/etapes-conquete-du-droit-vote.html>

https://en.wikipedia.org/wiki/Women%27s_suffrage#Europe

8. Worms, Jean-Pierre, Démocratie, in, De Gauche? , Sous la direction de : Caillé, Alain et Sue, Roger, Fayard, Paris, 2009, pp.95- 114.

9. Dewey, John, Reconstruction in philosophy, Henry Holt and Company, New Jersey, 1920, pp.47- 48, 202

10. Gauchet, Marcel, l'avènement de la démocratie, Tome IV, Le nouveau monde, Gallimard, Paris, 2016, pp. 676 -681.

11. Rosanvallon, Pierre, Le bon gouvernement, Seuil, Paris, 2015, pp. 57-, et 426 -27

12. Julien, Claude, Le suicide des démocraties, Grasset, 1972, Paris, 316 p.

13. Rosanvallon, P.,»La démocratie, c'est donner une voix à chacun», 5 janvier 2019,<https://www.franceculture.fr/emissions/linvite-actu/pierre-rosanvallon>

14. 14 – Rosanvallon, La société des égaux, Editions du Seuil, Paris, 2011, pp. 11- 22.

15. Badiou, Alain, Gauchet, Marcel, Que faire : Dialogue sur le communisme, le capitalisme et l'avenir de la démocratie, Philo édition, 2014, Paris, pp. 39 -40, 56 -78 .

16. Wilam Penn, some Fruits of Solitude, Headley, 1905, P. 77. London.